العدد (1851) السنة السابعة - الأحد (18) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

والله يازمـــــن..!

عامر القيسي

نقلت صحيفة "الكرستيان ساينز مونيتر"عن الجنرال الأميركي جيري كانون قوله" ان مسؤولي النظام السابق كانوا يقضون ايامهم في مشاهدة قناة البي بي سي العربية وزراعة الخضروات " ومن بينهم طارق عزيز وعبد حمود وهي اسماء لاتحتاج الى تعريف بالنسبة للعراقي . واعلن بديع عارف محامي طارق عزيز لوكالة "آكي" الايطالية للأنباء ، انه تلقى دعوة من الحكومة العراقية لزيارة موكليه من كبار نظام صدام للاطلاع على أوضاعهم واحتياجاتهم، واضاف عارف "ان مسؤولا حكوميا اعطاه ضمانات من ان الحكومة ستوفر له الحماية الكاملة وتمنحه كافة الاحتياجات التي يطلبها لتسهيل عمله" والرجل مكلف بالدفاع عن خمسة عشر من كبار مسؤولي نظام الدكتاتور صدام في العديد من القضايا التي يمثلون بها امام المحكمة، ومن بينهم وزير الداخلية الأسبق محمد ذياب ورئيس جهاز المخابرات سعدون شاكر. وتهمهم بسيطة جدا عزيزي القارئ، فهي تتراوح بين القتل العمد والتهجير القسري وابتكار المقابر الجماعية مع السيارات ولعب الأطفال، فهو امتياز لا يضاهيهم فيه أحد، هذا فضلا عن جرائم الابادة ضد التجمعات البشرية. لا أريد هنا ان ننكأ الجراح ثانية ونرش الملح على الجرح، ولكننا نتوقف عند الطريقة الانسانية التي يتم التعامل فيها معهم، واذا ما قال لئيم، هذا كلام الاميركان وهو سلوكهم، فأننا نحيله الى تصريح بديع نفسه الذي عبر عن امتنانه لمبادرة الحكومة في سعيه وخوفه على صحة الدبلوماسي الذي لم يرتكب اي من الجرائم ولم يرتدي الزيتوني يوما !، فالرجل قضاها متنقلا بين غصن وآخر كالبلبل الفتان!!

الذين يقيمون الدنيا ولا يقعدوها والمتباكون على حقوق الانسان في العراق ، التي اهدرها صدام قبل غيره، عليهم ان ينصفوا المشهد العراقي فيما يتعلق بحقوق الانسان، ولا ادري شخصيا كيف تكون هذه الحقوق اذا كانت كل هذه الامتيازات لمحامي الدفاع أولا . طبعا لانريد ان نقارن وضع حقوق الانسان، بين زمن ماقبل ٤/٩ ومابعده، فاصحاب الضمائر الحيّة وحدهم يعرفون اختلال الموازنة بين العهدين، لكننا ايضا لانقول اننا نقدم نموذجا تحتذي به فرنسا أو السويد في مجال حقوق الانسان، فالمعروف والمكشوف والمعلن، ان انتهاكات صارخة تحدث في بعض مفاصل المشهد السياسي العراقي في جزئه الأمني، والاسباب كثيرة، فالكثير من منتسبي القوات الأمنية هم من الأجهزة السابقة التي تربّت وحفر في عقليتها، ان المواطن العراقي لايساوي شروى نقير وان اهانته وقتله لايترتب عليهما اية عقوبات ما دامت تنفذ من اجل حماية القائد والحزب والثورة، وتحت هذه اليافطة تندرج الكثير من العناوين بما في ذلك الاحلام والنوايا غير المعلنة ! وعلاوة على هذا الموروث، كان لضغط الاحداث والاحتقانات والدماء التي سالت من الجميع دورا في انفلاتات أدت الى تجاوزات خطيرة على حقوق الانسان ليس بالنسبة للمشتبه بهم والمجرمين فقط وانما بحق الأبرياء الذين لارفعوا سيفا مع أحد ولا كانت قلوبهم ضد أحد. لسنا راضين حتى الآن ولا مطمئنين على حقوق الانسان بشكل كامل، لكن مشاهدة البي بي سي زراعة الخضروات والتمتع بهواء بارد في ظل غياب الكهرباء هي امنية فوق حقوق الانسان في موجة الحر هذه!

مطالب إنعاش حراكها الليلي تصاعدت

حظر بغداد الليلي ينزل عباءته على الفنون والثقافة والآداب

□ بغداد / السومرية نيوز

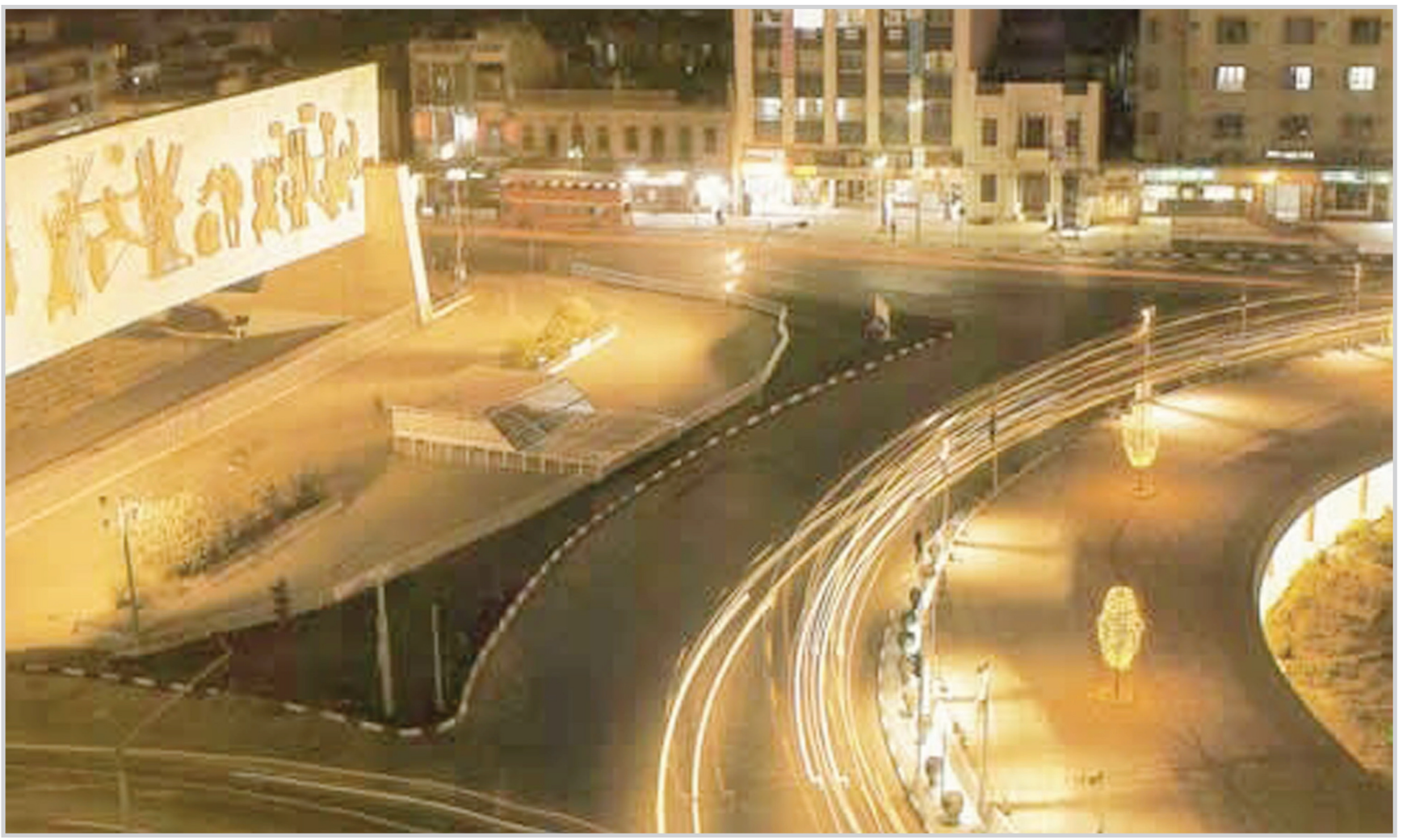

ينظر المخرج السينمائي طه السعدي إلى ساعته كي يطمئن إلى أن الوقت لم يحن بعد على موعد حظر التجوال الذي يبدأ من منتصف الليل يوميا في بغداد، ويبدي أسفه وهو ينظر إلى شوارع العاصمة التي بدت شبه فارغة.

ومنذ العام ٢٠٠٣ تشهد العاصمة بغداد ومدن عراقية أخرى، حظر تجوال تفاوتت توقيتاته بحسب الأوضاع الأمنية لجهة تحسنها أو تدهورها، حيث كانت شوارع العاصمة تخلو سابقا وفي اغلب الأحيان منذ الساعات الأولى للمساء لكن توقيت الحظر، منذ انتهاء عمليات صولة الفرسان في العام ٢٠٠٨ صار يبدأ منتصف الليل وينتهي قبيل شروق الشمس، على رغم التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية.

وأدى الافتقار للأمن وأزمة الكهرباء والخدمات إلى تعطيل العديد من المسارح ودور السينما، والأمسيات الثقافية التي غدت "اصبوحات" بفعل انتقال توقيت إقامتها إلى الصباح والظهر وليس المساء، إضافة إلى المعارض الفنية والحفلات الموسيقية والغنائية، إذ شهدت البلاد هجرة العديد من المغنين والموسيقيين إلى عدد من الدول العربية.

ويقول السعدي أن "آثار الحظر الليلي لا تقتصر على الفن والأدب وعلى نفسية المواطن العراقي الذي تعود على مغازلة ليل بغداد المقتول الآن، بل إن تأثيراته اقتصادية كذلك حيث أن اغلب المستثمرين الأجانب يحبون أن يتجولوا ليلا في المدن التي يستثمرون فيها، إضافة إلى ذلك فأن استمرار الحظر يعطي فكرة خاطئة عن استمرار العنف والقتل والخطف وغيرها من الاعمال الإرهابية في بغداد، وهذا أمر مغاير للواقع".

ويبدو موقف مدير تحرير صحيفة العالم سرمد الطائي، واضحا من حظر التجوال، وهو يجتمع مع مجموعة من أصدقائه الإعلاميين والكتاب الذين قرروا الاعتصام منذ السابع عشر من حزيران الماضي في ساحة الفردوس ببغداد احتجاجا على استمرار حظر التجوال.

ويعتقد الطائي أن الحظر "استمرار لحالة الإهمال للوضع العام في العراق وعدم احترام حرية المواطن"، داعيا القادة العسكريين والحكومة إلى "أن تتوج انتصاراتها وتلغي قرار الحظر الذي أصبح وسيلة لخنق العائلة العراقية وخصوصاً في فصل الصيف الحار".

ويرى الطائي انتفاء ضرورة حظر التجوال، لان "أعمال العنف ترتكب في وضح النهار وليس في الليل"، مثلما يقول وعلى غرار ما تقوله لافتة رفعت في موقع الاعتصام.

وكان عدد من الصحافيين العراقيين قد قرروا الاعتصام منذ السابع عشر من حزيران الماضي في ساحة الفردوس من الساعة السابعة مساء وحتى الواحدة ليلا، احتجاجا على الفراغ السياسي الذي تشهده البلاد منذ الإعلان عن نتائج الانتخابات في ٢٦ آذار الماضي، ثم قرر هؤلاء الصحافيون، لاحقا، الاعتصام كل منتصف ليلة خميس وإقامة حفل موسيقي ودعوة الفنانين العراقيين إليه للمشاركة فيه لخرق الحظر الليلي.

ولبت بذلك فرقة "منير بشير" لعازفي العود الشهيرة بقيادة الموسيقار سامي نسيم الدعوة، وحضرت ليلة خميس الرابع والعشرين من حزيران الماضي وأحيت حفلا موسيقيا وسط بغداد كاسرة طوق الحظر، تضامنا مع اعتصام الصحفيين، وعزفت الفرقة في الهواء الطلق مجموعة من القطع الموسيقية التراثية إلى جانب عدد من الأغاني الوطنية.

ويرى الممثل المسرحي ومدير فرقة مسرح بغداد الشعبية قحطان صغير أن "استمرار حظر التجوال ألغى جميع الأمسيات الثقافية التي لا يصلح انعقادها في الصباح أو الظهيرة لخصوصية الليل"، ويقول صغير لم نعد نتذوق الشعر أو الاعمال المسرحية لان الحكومة قتلت الليل".

ويعد أن "أعضاء الحكومة بعيدين عن الأدب والثقافة لذلك لا يهمهم موت الثقافة مع موت ليل بغداد"، داعيا إلى "تقليص ساعات الحظر الليلي على اقل تقدير، لانتفاء الحاجة إلى استمراره".

ويتفق الشاعر الشعبي صباح الهلالي مع مطلب المخرج المسرحي وتأثير الحظر على الحياة الثقافية العراقية ويقول إن الأمسيات الشعرية تحولت إلى أصبوحات، ولذا فان الشعر مثله مثل باقي الفنون التي فقدت معناها بسبب عدم وجود الليل الذي يعتبر الحاضنة الأساسية لهذه الفنون".

من جهته يرى الشاعر والأديب حمزة الحلفي أن "الحظر الليلي في بغداد افقد النشاطات الثقافية جمهورها المتذوق لها"، موضحا انه لا يمكن للمتذوقين لأي نوع من أنواع الفنون أن يستمتعوا بها في غير وقتها، فالأمسيات الشعرية لا يكمن جمالها الا في الليل وكذلك المسرحيات، مثلما يكمن جمال الاستماع لفيروز في الصباح وأم كلثوم في الليل، وهذا هو الفرق بين النهار والليل".

من جهته، يرى الكاتب والمحلل السياسي إبراهيم الصميدعي أن "ذريعة فرض حظر التجوال هي إعطاء فرصة لقوات الأمن لتعيد نشاطها من جديد"، مستدركا أن "اغلب القادة العسكريين اعترفوا في أكثر من مناسبة بعدم جدوى فرض حظر التجوال الليلي".

ويعتقد الصميدعي أن أحد أسباب استمرار حظر التجوال ببغداد هو "لمنع أماكن الترفية والمنتديات الليلية وتقييد حرية الشباب العراقي وليس لبسط الأمن، خصوصا أن معظم الاعمال الإرهابية تحدث في النهار".

وتغيرت أوضاع العراق بعد ٢٠٠٣ وسقوط النظام السابق إذ هيمنت الجماعات المتطرفة في عدد من مدن العراق وبعض أحياء بغداد، وأجبرت النساء تحت تهديد السلاح على ارتداء الملابس الطويلة والحجاب ومنع اختلاط الجنسين داخل الجامعات والمنتزهات.

إلا أن سطوة الجماعات المتشددة تراجعت بشكل كبيرة بعد ٢٠٠٨، وعادت بعض ملامح ليالي بغداد وفتح نحو ١٥ نادياً ليلياً أبوابه كما عاودت محال المشروبات الروحية فتح أبوابها، بالرغم من استهدافها بين وقت وآخر من قبل الجماعات المسلحة.

من جانبه لا يعترض رجل الدين عباس المحمداوي على المطالبة برفع حظر التجوال الليالي، لكنه يطالب السلطات بحماية المجتمع العراقي مما اسماها "بالمظاهر الطارئة على ليل بغداد".

ويقول المحمداوي إن "الجميع يترقب الساعة لرفع أو تقليص حظر التجوال الليلي، بعد الجهود التي بذلتها الحكومة والسلطات الأمنية التي قادها كلا من وزير الدفاع والداخلية في محاربة الإرهاب في العراق، لكن هناك مخاوف أخلاقية من انتشار الفساد في حال فسح المجال لبعض ضعاف النفوس".

ويدعو المحمداوي رئيس الوزراء والحكومة المقبلة إلى "سن قوانين جديدة للحد من ظاهرة الفساد الأخلاقي كمعاقرة الخمور وارتياد النوادي الليلية، إضافة إلى احتمالية اختلاط الجنسين خلال ساعات الليل التي ستكون مفتوحة في المتنزهات والحدائق العامة"، مشددا على أن "ثقافة المجتمع العراقي ثقافة اسلامية لا يمكن تشويهها ببعض الأمور".

أما الخبير العسكري علي الحيدري فيستبعد "وجود دوافع دينية وراء استمرار حظر التجوال، لأن الدستور العراقي يكفل حرية الأديان والأفراد"، واصفا القول إن الهدف من حظر التجوال هو لمنع أماكن الترفيه الليلية من العمل بأنه "أمر غير منطقي".

ويرفض الحيدري الذرائع التي تقدمها القيادات الأمنية حول حظر التجوال والمتمثلة "بإعطاء راحة لأمراء وقادة الأفواج العسكرية المتواجدة في بغداد وترتيب القطعات العسكرية أثناء الحظر"، مستدركا أن القطعات "موجودة على الأرض، وتسير حسب خطط مستمرة لأشهر وليس لأيام".

ويعتبر الحيدري أن "حظر التجوال فقد أهميته بعد نشر ما يقارب نصف مليون عنصر امني، وينبغي رفعه أو تقليص ساعاته، خصوصا بعد دخول جهاز السونار الكاشف للمتفجرات في الخدمة ببعض مداخل بغداد وتطور أداء الأجهزة الأمنية العراقية".

فيما يكشف المتحدث الرسمي لقيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا عن تقديم عمليات بغداد مقترحاً لخلية الأزمة "لتقليص ساعات حظر التجوال في المستقبل القريب"، مؤكداً أن "الهدف الأساسي لحظر التجوال هو لترتيب القطعات العسكرية المتواجدة داخل بغداد من جديد".

وتشكلت خلية الأزمة قبل عامين وتضم في عضويتها وزارتي الدفاع والداخلية ووزارة الأمن الوطني وقيادة عمليات بغداد وممثلين عن وزارة الصحة وأمانة بغداد، ويترأسها رئيس الوزراء، وتكون مهمتها الوقوف والإشراف على الإجراءات الأمنية.

ومازالت العاصمة العراقية تشهد حظراً للتجوال يبدأ من الساعة ١٢ ليلاً وحتى الخامسة فجرا، وتم البدء بفرضه في عام ٢٠٠٤ بعد أن تزايدت أعمال العنف ونشاطات تنظيم القاعدة والمليشيات في العراق، إلا أن السلطات الأمنية العراقية أكدت في أكثر من مناسبة أنها تعتزم رفع الحظر أو تقليص عدد ساعاته إلا أن بعض الإجراءات الروتينية منها نشر وتوزيع القطعات العسكرية تعرقل هذا الأمر.

بين نفي وتأكيد

لاريجاني على الخط.. قبل بايدن

□ بغداد/ عبد العزيز لازم والسومرية نيوز

علي لاريجاني

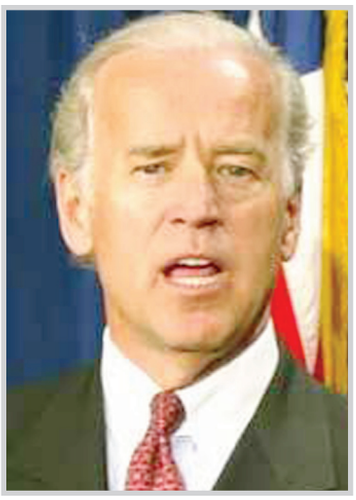

بايدن

أعلن اعضاء في ائتلاف دولة القانون ان علي لاريجاني، رئيس مجلس الشورى الايراني سيقوم بزيارة رسمية الى العراق، وقال خالد الاسدي النائب عن ائتلاف دولة القانون للسومرية نيوز: إن "رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني سيقوم خلال الأيام المقبلة بزيارة إلى العراق لإجراء لقاءات مع عدد من السياسيين العراقيين"، مؤكدا أن "الغرض الرئيس من الزيارة هو الاطمئنان على الوضع السياسي في العراق"، على حد قوله.

ان هذه الزيارة تأتي بعد حدوث امرين مهمين على الساحة لعراقية والايرانية. فعلى الساحة العراقية تفاقمت الأزمة الدستورية، بعد أن أقدمت الكتل السياسية بالإجماع على القيام بخرق دستوري جديد الاثنين ١٢/ ٧ تمثل بتجاوز المهلة التي حددها الدستور لانتخاب رئيس الجمهورية اثناء جلسة البرلمان التي كان من المقرر عقدها الثلاثاء ١٣/ تموز.. ثم طلب رئيس الجمهورية جلال طالباني من القضاء العراقي توضيح الرأي في دستورية المرحلة المقبلة بسبب عدم وجود نص قانوني يوضح كيفية التعامل مع هكذا وضع. وكان رئيس الجمهورية منزعجا بشدة من ذلك التأجيل.

وفي الوقت الذي يوضح هذا الموقف حجم الأزمة الدستورية والسياسية التي وصلت اليها البلاد جراء استعصاء التوصل الى حل بين الاطراف والكتل النيابية بخصوص حسم الرئاسات الثلاث بدا لأول وهلة ان دول الجوار، وكذا الجانب الأمريكي، تفضل موقف الإنتظار وإعطاء المزيد من المجال الزمني للكتل كي تتفق على صيغة ترضي الاغلبية.

وفي السياسة قد يكون الوقت صديقا، الا انه قابل للتحول الى عدو في أي لحظة.. فقد اشارت الانباء عبر وسائل الاعلام الى ان الانتظار اكثر من اللازم بالنسبة للجانب الامريكي قد يعني كارثة سياسية.

هناك استحقاقات تتعلق بتنفيذ بنود الاتفاقية الامنية، وهناك موعد يتآكل يخص انسحاب القوات الامريكية، وهناك في الجانب الاخر رغبة الشعب الامريكي الملحة بضرورة تنفيذ انسحاب القوات حسب الموعد المتفق عليه.. وهناك ايضا دعوات تصدر بين آونة واخرى من قبل بعض القوى العراقية لم تتبلور بعد سياسيا،

اذا.. الجانب الامريكي صار مهيأ عمليا لاعادة التحرك، وقد نقلت وسائل الاعلام اخبارا عن امكانية قدوم نائب الرئيس بايدن مرة اخرى باعتباره مسؤول ملف العراق الى بغداد . وسيكون جاهزا للتدخل بشكل مباشر هذه المرة لمساعدة القوى العراقية على فتح ابوابها لامكانيات الحل لتخليص العراق وامريكا ايضا من احتمالات توتر لا تحمد عقباه وربما يمتد هذا التوتر على الساحتين الاقليمية والدولية .

على هذه الخلفية اعلن عن نية علي لارجاني لزيارة العراق، ورغم ان اطرافا ايرانية نفت وجود زيارة قريبة له.. الا ان النائب خالد الأسدي قال بأن الغرض الرئيس لهذه الزيارة هو الاطمئنان على الوضع السياسي في العراق.. ويضيف الأسدي ان هناك أغراضاً أخرى تعد ثانوية مضيفا ان"اللقاءات التي سيعقدها لاريجاني مع المسؤولين العراقيين ستشهد أيضا مناقشة قضية الآبار النفطية المشتركة بين البلدين إضافة إلى الوضع السياسي في العراق ومسألة تشكيل الحكومة التي تعد من الأولويات لدى لإيران باعتبارها جارة محايدة وتمتلك أطول حدود مشتركة مع العراق"، حسب قوله.

هذا كله.. يقابله تسارع القوى السياسية العراقية للادلاء بدلوها حول ما يجري وما سيجري، وهم يعلمون فيما يبدو بأن ما سيجري سيكون اعظم.

القائمةالعراقية وهي من اكبر القوائم الفائزة بالانتخابات أكدت حسب السومرية نيوز، أنها تلقت أنباء عن زيارة سيقوم بها رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني إلى بغداد لبحث تشكيل الحكومة والدفع بمرشح لرئاسة الوزراء من ائتلافي دولة القانون والوطني بعد جمعهما، معتبرة في الوقت نفسه أن الحلول السياسية لدمج الائتلافين لن تأتي بثمارها.

فهل يعني هذا ان زيارة لاريجاني لا طائل من ورائها حسبما تعتقد العراقية؟ وهل نستبق الاحداث حينما نقول بأن وراء الزيارة اهدافا اخرى تخص الوضع السياسي في العراق والوضع في ايران نفسها بالارتباط مع خلافها المزمن مع الادارة الامريكية التي قد تتزامن زيارة نائب رئيسها بايدن مع زيارة لاريجاني؟ لكن الذي(فينا يكفينا) رغم ان كل هذه المصائب ستقع على رؤوسنا. لكن التصريحات الصادرة عن الكتل السياسية لا تذهب ابعد من الانوف فالتيار الصدري على لسان احد نوابه، بهاء الأعرجي يقول "إن التيار الصدري لن يكون معنياً بزيارة رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني إلى بغداد والمتوقعة خلال اليومين المقبلين على الرغم من انتظار كل الكتل السياسية لها".

واضاف أن "التيار الصدري يرفض هذه الزيارة رفضاً قاطعاً إن كانت تخص مسألة تشكيل الحكومة أو اختيار رئيس للوزراء"، مستدركاً كلامه بالقول "لكن هذه الزيارة إن كانت دبلوماسية فسنكون نحن كصدريين مرحبين بها وأول المستقبلين للاريجاني. الثابت في هذا الحدث ان دولة القانون ظهرت كمشجعة أو متبنية لهذه الزيارة واهدافها، وربما بذلت جهدا للترتيب لها. فدولة القانون سعت باستمرار الى اقناع الائتلاف الوطني بالموافقة على ترشيح نوري المالكي رئيسا للوزارة، لم تحصل على موافقة هذا التكتل ذي السبعين مقعدا، فذهبت الى العراقية ذات الطموح العالي وصاحبة اكبر حصة من المقاعد البرلمانية، وتعتقد لهذا لسبب بأنها المؤهلة دستوريا لتشكيل الحكومة وهذا يعتبر حاجزا ضخما لا تستطيع دولة القانون تجاوزه مع العراقية.. فماذا يمكن ان تقدمه زيارات المسؤولين الايرانيين والاميركيين واخرين غيرهم؟

موكلا عن ١٥ من رموز نظام صدام

دعوة بديع عارف لزيارة موكليه بضمانات أمنية

□ عمان/ ا.ف.ب

بديع عارف

اعلن بديع عارف محامي نائب رئيس الوزراء العراقي السابق طارق عزيز السبت أنه سيزور بغداد خلال يومين للقاء موكله بعد تلقيه ضمانات من الحكومة العراقية بتأمين حياته، وقال: "سأذهب إلى بغداد خلال يومين للقاء موكلي السيد طارق عزيز وعدد من المعتقلين هناك".

ونقل عنه ايضا انه سيلتقي موكليه من كبار مسؤولي النظام السابق والاطلاع على اوضاعهم واحتياجاتهم ومتابعة محاكمتهم بعد ان تسلمتهم السلطات العراقية من القوات الامريكية نهاية الاسبوع الماضي.

المحامي عن عدد كبير من قادة النظام السابق قال "اتصلت بمكتب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قبل عدة أيام وابلغتهم رغبتي بزيارة العراق ولقاء موكلي الذي يحتاجني، وطلبت منهم ضمانات لتأمين حياتي كوني اعتقلت وأبعدت عن العراق في نيسان ٢٠٠٧".

وأوضح عارف "تلقيت ردا الجمعة من وكيل وزارة العدل بوشو إبراهيم أبلغني خلاله بالموافقة على طلبي وبأنه على استعداد لاستقبالي والسماح لي بمقابلة السيد عزيز وعدد من المعتقلين الآخرين".

وأكد عارف المقيم في الأردن ان "وكيل وزارة العدل اعطاه ضمانات من ان الحكومة ستوفر له الحماية الكاملة وتمنحه كافة الاحتياجات التي يطلبها لتسهيل عمله خلال هذه الزيارة وانه سيكون باستقباله خلال وصوله الى مطار بغداد ومرافقته، الى حيث يطلب، سواء إلى المعتقلين الذين تسلمتهم السلطات العراقية ام الذين مازالوا بعهدة القوات الامريكية"، حسب قوله

وأعرب المحامي بديع عارف عن "الامتنان لهذه المبادرة والدعوة التي سيلبيها خلال ايام قليلة للاطلاع على احوال موكليه بعد نحو ثلاث سنوات لم يجر خلالها اي لقاء بهم"، ونوه المحامي الى انه موكل من قبل خمسة عشر من كبار مسؤولي النظام السابق في العديد من القضايا التي يمثلون فيها امام المحكمة، ومن بينهم وزير الداخلية الاسبق محمد ذياب الاحمد وفاروق حجازي وسعدون شاكروفرحان مطلك الجبوري وغيرهم. وكان المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أكد الاربعاء الماضي ان القوات الاميركية سلمت سلطات بلاده ٢٦ مسؤولا عراقيا كانوا محتجزين لديها بينهم عزيز. وبشأن الحالة الصحية لطارق عزيز، قال عارف "كما هو معروف، فحالته الصحية مترديه وانا انتظر مقابلته لارى ما يمكن تأمينه من جهة العلاج، خاصة وان الحكومة العراقية وعدت بالتعاون في هذا الامر.

وكان عزيز (٧٤ عاما)، قام بتسليم نفسه في ٢٤ نيسان ٢٠٠٣ الى القوات الاميركية بعد ايام على دخولها بغداد، وتطالب عائلته باستمرار باطلاق سراحه بسبب وضعه الصحي المتدهور.

وحكم على طارق عزيز للمرة الاولى في آذار ٢٠٠٩ بالسجن ١٥ عاما اثر ادانته بارتكاب "جرائم ضد الانسانية" في قضية اعدام ٤٢ تاجرا في بغداد عام ١٩٩٢ بتهمة التلاعب باسعار المواد الغذائية عندما كان العراق خاضعا لعقوبات الامم المتحدة. كما اصدرت المحكمة في آب ٢٠٠٩ عليه حكما بالسجن لسبع سنوات لادانته بقضية التهجير القسري لجماعات من الاكراد الفيليين الشيعة من محافظتي كركوك وديالى ابان ثمانينيات القرن الماضي، الا ان المحكمة اعلنت كذلك في آذار ٢٠٠٩، براءة عزيز في قضية "احداث صلاة الجمعة" نظرا "لعدم تورطه او ثبوت اي شيء ضده".